الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
ولاية القيروان
بلدية حفوز

محضر جلسة

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف

جلسة يوم الثلاثاء 2020/09/01

في يوم الثلاثاء غرة سبتمبر سنة عشرون وألفين وعلى الساعة العاشرة صباحا وبمقر البلدية عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف جلسة برئاسة السيدة فاتن العجمي وبحضور السادة والسيدات :

- الشاذلي البحروني : رئيس البلدية
- هندة الضيفلاوي : المساعد الأول لرئيس البلدية
- فرج الجبنوني : مقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف
- سامية القريشي : رئيس لجنة وعضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف
- فريد الحشاني : قابض المالية بحفوز محتسب بلديتها
- العيادي بن سالم : الكاتب العام للبلدية.
- فتحية عثماني : رئيس مصلحة الشؤون الإدارية والمالية
- فوزية مسعودي : مكلفة بقسم المالية

1) – النظر في مشروع ميزانية بلدية حفوز لسنة 2021.

في مستهل الجلسة رحبت السيدة رئيسة اللجنة بالسادة والسيدات الحضور حيث أفادت بأن الإدارة البلدية قامت بدعوة السادة أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية ومتابعة التصرف قصد الانطلاق في إعداد مشروع ميزانية البلدية لسنة 2021 وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 169 من مجلة الجماعات المحلية، كما اطلع السادة الحضور على منشور السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة عدد 3 بتاريخ 21 فيفري 2019 المتعلق بإعداد ميزانية البلديات كما اطلع السادة أعضاء اللجنة على المنشور عدد 16 لسنة 2020 المتعلق بالمبادئ العامة لإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021. كما اطلع السادة الحضور على مؤيدات ميزانية بلدية حفوز وبالخصوص جدولة أقساط القروض بعنوان سنة 2021 بالإضافة إلى الإطلاع على التقديرات الأولية لمساهمة الدولة بعنوان

الدعم المالي السنوي والمقدر بحوالي 759 أ. د بالإضافة إلى الإطلاع على الكشف الحيني لموارد البلدية بتاريخ 01 سبتمبر 2020.

وعملا بمقتضيات الفصل 169 من مجلة الجماعات المحلية وبالمنشور المذكور أعلاه وخاصة فيما يتعلق برزنامة إعداد الميزانية لسنة 2021 وضرورة عرض المشروع على اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف قبل غرة سبتمبر 2020. عقدت اللجنة المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف جلستها خلال هذا اليوم للنظر في إعداد مشروع ميزانية بلدية حفوز لسنة 2021.

وإثر ذلك تطرق الحضور إلى دراسة فصول الميزانية في عنوانيها الأول (موارد ونفقات) فصلا-فصلا وفقرة-فقرة وفقرة فرعية – فقرة فرعية حيث تمت دراسة كل المقترحات في إطار تشاركي ونقاش طويل بين السادة الحضور من الإدارة البلدية وأعضاء المجلس البلدي وذلك طبقا لمقتضيات المنشور عدد 3 المتعلق بإعداد ميزانية البلديات لسنة 2020 وخاصة منها الضغط على المصاريف (نفقات التصرف، وسائل المصالح) وتماشيا مع إرهاصات الواقع نظرا للنقص الحاد في الموارد المالية للبلدية بالإضافة إلى المخلفات والصعوبات الناتجة عن جائحة " الكورونا" في موجة أولى ثم نظرا للموجة الثانية من الجائحة انطلاقا من شهر سبتمبر حيث انعكست سلبا على سير نسق الاستخلاصات لسنة 2020 في جميع الفصول وخاصة منها الاستخلاصات المتعلقة بالعقارات المبنية وغير المبنية علاوة على تعطل سير استخلاص الكراءات...

هذا وقد استأثر موضوع خلاص الديون الراجعة بالنظر للمؤسسات العمومية والخواص حفاظا على مصداقية البلدية مع المتعاملين معها بحيز كبير من النقاش. كما تم التأكيد على برمجة النفقات الوجوبية كالتأجير وتسديد القروض لا يمكن تعديلها اعتبارا لاحتسابها بكل تفصيل وبكل دقة.

وفي نهاية الجلسة تم إعداد مشروع ميزانية البلدية ومصادقة اللجنة عليه في إطار تشاركي وتفاعل ايجابي بين الإدارة البلدية والمجلس البلدي مع الدعوة لإحالة المشروع على السادة أعضاء المكتب البلدي قبل يوم 25 سبتمبر 2020 للمصادقة عليه ومن ثم إحالته على أنظار السيدة أمينة المال الجهوية قبل يوم 15 أكتوبر 2020 لمتابعة الإجراءات المعمول بها في الغرض.

وفيما يلي خلاصة موارد ونفقات التصرف لميزانية بلدية حفوز بعنوان سنة 2021 :

2) - ***النظر في الحط من معلوم لزمة السوق الأسبوعية لسنة 2020 بسبب تداعيات فيروس "الكورونا".***

اطلع السادة أعضاء اللجنة على مطلب مستلزم السوق الأسبوعية المؤرخ في 28 أوت 2020 والمضمن بمكتب الضبط تحت عدد 1217 والذي يلتمس بمقتضاه التخفيض له في معلوم لزمة السوق الأسبوعية لسنة 2020 بسبب التداعيات السلبية جراء انتشار فيروس الكورونا المستجد في موجة أولى انطلقت بداية من 15 مارس إلى موفى شهر ماي 2020 وذلك بعنوان فترة الحجز الصحي العام الذي اقتضته الظروف الصحية للبلاد خلال هذه الفترة.

وبعد الاطلاع على مكتوب السيد وزير الشؤون المحلية تحت عدد 4926 المؤرخ في 07 أوت 2020 والمتعلق بالحد من التداعيات المالية المترتبة عن انتشار جائحة فيروس كورونا على الأسواق والمسالخ البلدية المستلزمة حيث تضمن المنشور العديد من المقتضيات أهمها عرض الموضوع على اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف التي تتعهد بدراسة مطالب المراجعة المرفوعة للبلدية من قبل مستلزمي الأسواق حيث تدرس هذه المطالب حالة بحالة بالتنسيق مع المحاسب البلدي حيث يتم تقدير النقص الحاصل في العائدات المالية ومراجعة ثمن اللزمة في حدود فترة التوقيف الفعلي للنشاط بالسوق.

وتبعا لما ذكر أعلاه, فقد تمت دراسة الوضعية على النحو التالي :

-المبلغ الجملي للزمة السوق الأسبوعية لسنة 2020 : 210.500.000

-تم استخلاص المبالغ التالية

52.652.000 : بعنوان الضمان(ربع اللزمة)

30.000.000 : دفعة أولى

40.000.000 : دفعة ثانية

122.652.000 المبلغ المستخلص لفائدة البلدية

فترة الحجز الصحي امتدت من 15 مارس إلى موفى شهر ماي 2020 = المبلغ المقترح للتخفيض خلال شهرين ونصف بلغت 43.845.150 على اعتبار وأن معلوم شهر واحد يساوي 17.541.660

- المبلغ المتبقي للاستخلاص لفائدة البلدية خلال أشهر سبتمبر،أكتوبر، ،نوفمبر وديسمبر 2020 : (44.020.550)

وبعد دراسة هذه الوضعية بكل دقة اقترحت اللجنة التخفيض في معلوم اللزمة تطبيقا للمقتضيات المذكورة أعلاه بما قدره 43.854.150 بعنوان فترة الحجر الصحي العام وإحالة الموضوع على أنظار السادة أعضاء المكتب البلدي للمصادقة عليه ثم عرضه مجددا على أنظار المجلس البلدي للمصادقة عليه أيضا ومن ثم الإذن للسيد رئيس البلدية بإستكمال بقية الإجراءات تطبيقا لمقتضيات منشور السيد وزير الشؤون المحلية المذكور أعلاه.

وبالانتهاء من ذلك رفعت الجلسة في حدود الساعة الواحدة بعد الزوال.

رئيسة اللجنة

فاتن العجمي